http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2093) السنة الثامنة - الخميس (7) نيسان 2011

كتابة على الحيطان

قناعات متأخرة جداً

عامر القيسي

أخيرا اقتنع السيد المالكي أن الخيار القادم لديه هو سحب الثقة من الحكومة فيما يقول حلفاء له إن خلافنا مع المالكي لم يصل بعد إلى مستوى سحب الثقة من الحكومة. وهذا يعني عمليا وبلغة الرسائل السياسية المشفّرة، أن مصير الحكومة الحالية أصبح متأرجحا بين "المئة الحكومية" وضغوطات الحلفاء".

ويمكن لصوت الشعب أن يصل إلى السيد المالكي بعيدا عن الهراوات الكهربائية، وهو أن أحدا من المواطنين المبتلين بهكذا نوع من الحكومات سوف لن يذرف دمعة واحدة حسرة وحزنا عليها ولن يغادر النوم جفنيه كمدا على الوجوه المليحة التي ستغادر مناصبها "ان حصل".

قلنا عن تشكيل الحكومة السابقة انها ولدت من رحم التجاذبات الطائفية والقومية والاثنية القوية والصراع المحتدم والعنفي في بعض مفاصله من اجل تقاسم "الكيكة" العراقية، ودفع المواطنون ثمنا باهظا ومؤلما نتيجة هذه الصراعات التي ارتدت عباءة القاعدة مرّة والميليشيات المسلحة مرّة أخرى. وأرتكن الجميع الى وسادة "مرحلة" للإيحاء بان متطلبات المرحلة في العملية السياسية الحالية تطلبت من الجميع أن يحنوا رؤوسهم للعاصفة بانتظار تطورات ايجابية في مرحلة الولاية الثانية لتشتيت الحزمة الطائفية والانتقال إلى نموذج التوافق الوطني أو الأكثرية السياسية، واطمأن الجميع الى لعبة ال"مرحلة" لنكتشف ان الأطراف السياسية المتصدية للعملية السياسية في البلاد قد خاضت في مستنقع المحاصصات في التشكيل الحكومي الثاني "مرحلة الأمل"، وأصبحت المساحات أكثر ضيقا والتخندقات أكثر عمقا والتمسك بالتقاسم الحزبي للسلطة أكثر وضوحا والخرق الدستوري من أجل البقاء في المناصب أفضح مشهد، ولا يحتاج الكلام إلى كثير أدلة فتأخر تشكيل الحكومة لثمانية أشهر وبقاء الكراسي الوزارية الأمنية فارغة حتى الآن واستمرار العمل بمنصب نائبي الرئيس أفضل الأدلة قناعة على نوعية وشكل وطبيعة المشهد السياسي العراقي.

وتأسيسا على مثل هذا المشهد الذي أنتج حكومة عاطلة عن العمل و"مئة حكومية"، قيل انها للتسويف، لا يمكننا ان نتصور ان المواطن سيجني من مثل هذه النبتة الا الفتات، وشخصنا هذا الواقع في أكثر من مقالة وقلنا بوضوح وشفافية ان العمليات القيصرية لمعالجة المشهد السياسي الحالي لن تنجب لنا وليدا معافى، وان المطلوب من الجميع الارتكان الى مبادئ بناء الدولة المدنية الديمقراطية بالتخلي نهائيا عن لغة وسلوك وعقلية تقاسم الغنائم، التخلي نهائيا عن ثقافة الكراسي التي أنتجت لنا دكتاتوريات صغيرة مشوّهة في الطريق الى صناعة الدكتاتور الكبير!

الذي يجري هو إعادة العلاج السيئ للمرض نفسه، وهذا ما يبقي الجسد العراقي عليلا وغير قادر على الحياة بصورة طبيعية. المثير في الأمر أن أكثر المنادين بما نقول به الآن هم أول المناضلين من أجل تثبيت الوضع الحالي وبقاء الجسد العراقي على حاله كما هو.

إن الدعوات التي تصاعدت مؤخرا والداعية الى إعادة النظر بالتشكيلة الحكومية الحالية خارج إطار الضغوطات السياسية هي مطالبات واقعية وعلى السيد المالكي أن يحزم أمره لمثل هذا الإجراء وان يتمتع بالشجاعة الكافية للاستماع الى صوت الشارع الحقيقي رغم كل المخاوف التي أبدتها بعض الأصوات التي مازالت حتى اللحظة تسأل ان كانت الحكومة قد قامت بواجبها أم لم تقم به!

أنباء متضاربة بشأن صفقة بين الحلفاء حول تسمية الداخلية

التيار الصدري: استحقاقنا يتطلب مناصب جديدة.. ودولة القانون تؤكد: لا مزيد

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

دعا ائتلاف دولة القانون، الكتل السياسية للتخلي عن التفكير بمناصب وكلاء الوزراء، على اعتبار انها ستوزع وفق التقييمات المهنية، الأمر الذي رفضته القائمة العراقية مشددة على قدرتها في ترشيح شخصيات مهنية الى هذه المناصب، محملة في الوقت نفسه التحالف الوطني مسؤولية تأخير حسم الوزارات الأمنية.

وفي غضون ذلك نفت كتلة الأحرار وجود اي اتفاق مع دولة القانون على تسلم عدنان الاسدري منصب وزير الداخلية مقابل إعطاء منصب الوكيل الأقدم للوزارة الى التيار الصدري.

وقال النائب خالد الاسدي في تصريح لـ"المدى" إن خضوع وكلاء الوزراء الى المحاصصة السياسية كان له تأثير سلبي على الحكومة السابقة، مشددا على ضرورة ان تتخلى الكتل السياسية جميعها عن التفكير في الترشيح الى مناصب وكلاء الوزراء باعتبار انها ستخضع في هذه الفترة الى معيار الكفاءة لا المحاصصات السياسية والتوافقات.

جاء ذلك في وقت أكدت كتلة الأحرار أن لديها من الاستحقاقات ما يمكنها من اخذ عدد كاف من مناصب الوكلاء والمدراء العامين.

حيث أشار النائب حاكم الزاملي في اتصال هاتفي مع "المدى" الى ان كتلته تمتلك ٤٠ نائبا في البرلمان وهذا الاستحقاق يمكنها من اخذ العدد الكافي من مناصب الوكلاء والمدراء العامين الا انه نفى في الوقت نفسه ان يكون هنالك اي اتفاق على طبيعة هذه المناصب ونوعيتها.

وفي السياق ذاته، كشف عضو ائتلاف دولة القانون النائب جواد البزوني عن صفقة سياسية بين كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، ورئيس الوزراء نوري المالكي لتمرير عدنان الاسدي لوزارة الداخلية، مقابل تسلم التيار منصب الوكيل الأقدم للوزارة.

وقال البزوني في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء إن حسم الملف الأمني مرهون بالتوافق السياسي، وان تسمية الوزارات الأمنية الثلاث "الدفاع، الداخلية، الأمن الوطني" إضافة الى جهاز المخابرات ستكون بسلة واحدة، موضحا الخلاف الحالي على وزارة الداخلية، ينحصر باعتراض كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري على ترشيح عدنان الاسدي لتولي هذه الوزارة،لكونه من ائتلاف دولة القانون، وان التيار يطالب بمنصب الوكيل الأقدم (الاداري والمالي) لوزارة الداخلية، لكي يكونوا حاضرين فيها، مقابل القبول بالاسدي للوزارة.

وأشار البزوني الى أن التوافقات السياسية تقتضي ان يكون منصب رئاسة المخابرات من حصة الكردستاني، والأمن الوطني ستكون لشخصية مقبولة من التحالف الوطني، والدفاع للعراقية ومرشحها عضو القائمة والنائب الحالي عنها سالم دلي، والداخلية سيتولاها في حال نجحت الصفة عدنان الاسدي.

الا ان الزاملي نفى وبشكل قطعي وجود مثل هكذا اتفاق، مجددا في الوقت نفسه رفض تياره للاسدي على اعتبار انه عضو في حزب الدعوة، موضحا ان الرفض لا يتعلق بالأحرار فحسب انما العراقية هي الأخرى لديها رفض عليه.

إلى ذلك، تشير مصادر مقربة من رئيس الوزراء نوري المالكي لـ"المدى" إلى امتناع الأخير إعطاء مناصب أخرى رفيعة المستوى الى التيار الصدري، مرجعة السبب الى ان مثل هذا الأمر سيؤدي به الى رفضه من قبل القائمة العراقية، وهو ما لا يريده المالكي.

بدورها حملت القائمة العراقية، ائتلاف دولة القانون مسؤولية التأخر في حسم الوزارات الأمنية، ملمحة في الوقت نفسه الى ان منصب الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية هو من حصتها.

وأوضح النائب احمد مساري،رئيس كتلة حل إحدى مكونات القائمة العراقية، أن قائمته قامت بترشيح ٥ أشخاص الى منصب وزير الدفاع وعلى الكتل السياسية ان تختار من بينها، مستدركا بالقول ان ائتلاف دولة القانون رفض كل هذه الأسماء، مبديا استعداد قائمته بترشيح ٢٠ آخرين يتمتعون بالمهنية والحرفية وبعيدين عن التحزب.

وأضاف مساري في تصريحه لـ"المدى" ان دولة القانون لم ترشح حتى اللحظة سوى شخص واحد وهو ابراهيم اللامي وتبين فيما بعد انه مشمول بإجراءات المساءلة والعدالة وعليها الان حسم أمرها في ترشيح شخصية أخرى مقبولة من جميع الأطراف.

وعن التصريحات التي أدلى بها البزوني علق مساري قائلا "هذا أمر غير صحيح"، مبينا في الوقت عينه انه وفق الاستحقاقات السياسية والاتفاقات لا يجوز ان يكون الوكيل الأقدم والوزير من كتلة واحدة، في إشارة منه الى ان منصب الوكيل الأقدم للداخلية من نصيب القائمة العراقية، رادا على تصريحات الاسدي بالقول ان اعتماد المهنية والتقييمات الموضوعية لا يعني ان يتم اختيار الوكلاء من كتلة واحدة فالقائمة العراقية لديها إمكانية في ترشيح شخصيات مهنية غير حزبية الى مناصب الوكلاء.

وعلى ما يقول القيادي في جبهة الحوار الوطني النائب محمد سلمان، في تصريحه لـ"المدى" فان للمالكي احد الخيارين، اما ان يذهب إلى البرلمان بأسماء دون التشاور مع الكتل السياسية وفي هذه الحالة فأنه سيعرض نفسه الى حرج كبير أمام الكتل السياسية وسيضع البلد في مأزق، اما ان يتفق مع القائمة العراقية على مرشحين لهم المقبولية من جميع الأطراف.

وكانت العراقية كشفت عن أن أطرافا في التحالف الوطني "بتحفظها على مرشح حقيبة الداخلية، مبينة أنها بانتظار ان يقدم رئيس الوزراء نوري المالكي مرشحا بديلا للتصويت عليه. وقال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا لوكالة كردستان للانباء إن "أطرافا في التحالف الوطني أبلغتنا بتحفظها على مرشح حقيبة الداخلية إبراهيم اللامي".

ولم يكشف الملا عن تلك الأطراف، لكنه بين أن "العراقية بانتظار ان يقدم رئيس الوزراء نوري المالكي بديلا عن اللامي للمنصب".

وأوضح أن "القائمة العراقية تقدمت بخمسة مرشحين لحقيبة الدفاع وسحبت لاحقا ترشيحها لخالد العبيدي والآن أمام رئيس الوزراء أربعة مرشحين للمنصب".

وأضاف الملا أن "أي شخص يتم اختياره لحقيبة الدفاع سيتم التصويت عليه من قبل القائمة العراقية بما فيهم سالم دلي".

فيما كشف رئيس هيئة المساءلة والعدالة علي اللامي في ٢٩ من الشهر الماضي عن شمول قائد حرس الحدود الفريق محسن الكعبي بإجراءات الاجتثاث الذي طرح اسمه سابقا كمرشح لحقيبة الداخلية، فيما أعلنت أيضا عن شمول مرشح حقيبة الدفاع خالد العبيدي بإجراءاتها والتدقيق بملف مرشح حقيبة الداخلية إبراهيم اللامي.

وتقول المادة ١٢ من قانون هيئة المساءلة والعدالة إنه يمكن استثناء البعض من شمولهم بإجراءات اجتثاث البعث بعد موافقة الوزير المختص وهيئة المساءلة والعدالة ومجلس الوزراء ومجلس النواب.

الحسيني تستقيل "لأسباب شخصية" المجلس الأعلى يشكو غياب الاستقلال

البرلمان: مقبلون على انتخابات جديدة ونحتاج إلى مفوضية أخرى لإدارتها

□ بغداد/ المدى والوكالات

أعلنت مصادر مطلعة ان عضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حمدية الحسيني تقدمت أمس الأول بطلب استقالتها من عضوية مجلس المفوضية الذي تشغله منذ عدة سنوات.

وجاءت استقالة الحسيني في أعقاب تلميح رئيس البرلمان العراقي الى إعادة النظر بالمفوضية.

وقالت تلك المصادر ان طلب استقالة الحسيني جاء بسبب ما وصفتها بالظروف الخاصة واستنادا الى أحكام قانون المفوضية المرقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ وأحكام النظام الداخلي.

يذكر ان النائبة حنان الفتلاوي عن التحالف الوطني قدمت أمس الأول طلبا الى مجلس النواب موقعا من ١٠٧ نواب لطلب استجواب مفوضية الانتخابات على خلفية فساد إداري ومالي.

وكانت الحسيني ترأست الإدارة الانتخابية في المفوضية كما أشرفت على انتخابات إقليم كردستان وهي عضو في المفوضية السابقة والحالية.

الى ذلك، أكد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي وخلال لقائه من الأمم المتحدة برئاسة السيد خوسيه ماريا مستشار شؤون الانتخابات ان العراق بحاجة الى مفوضية ترقى الى المعايير الدولية وتحظى برضا الشعب العراقي ويتولى إدارتها أناس بعيدون عن التحزب السياسي.

ونقل المكتب الإعلامي لرئيس المجلس في بيان عن النجيفي قوله إن العراق سيشهد سلسلة من العمليات الانتخابية بسبب الأوضاع غير المستقرة في العلاقات السياسية، فانتخابات الأقضية والنواحي باتت قريبة وكذلك انتخابات مجالس المحافظات، وستكون هناك انتخابات عامة مبكرة في حالة عدم حصول تقدم في الأداء على المستوى الحكومي والسياسي.

وأضاف النجيفي ان محور كل هذه الانتخابات هي المفوضية و ان مجلس النواب بدأ بمراجعة أدائها وسيتم استجواب رئيس المفوضية وعدد من المفوضين خلال الأيام القادمة.

وشدد على ان دور الامم المتحدة سيكون مهما جدا في دعم العملية الديمقراطية في العراق.

من جهته اكد السيد خوسيه ماريا على استعداد الامم المتحدة لتقديم كافة أنواع الدعم لانجاح العملية الديمقراطية في العراق، وانه يتفق تماما مع النجيفي حول اختيار مفوضين بعيدين عن التحزب السياسي.

على الصعيد السياسي، بدأت أمس بوادر خلافات حادة حول المفوضية لدرجة ان فصائل سياسية اتهمتها بعدم الحياد.

وأكد قيادي في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي أمس الأربعاء، أن مفوضية الانتخابات ليست مستقلة وهناك جهات سياسية مسيطرة عليها.

وقال حبيب حمزة الطرفي لوكالة كردستان للانباء يفترض ان تبقى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مستقلة أسما وعملا وتبتعد عن أي خط يضبب على اسمها وسمعتها ويفترض ان يكون تعاملها بإنصاف مع الجميع وليس الكيل بمكاييل ولا سيما مع موظفيها.

وأضاف انه "لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أكثر من ٨ آلاف درجة وظيفية حيث تم تعيين ٢٠٥٩ موظفا فقط وهناك أصابع اتهام بان هؤلاء ينتمون الى جهة سياسية معينة وهذا خطر جدا ويفترض بالمفوضية ان تبقى بعيدة عن الخطوط السياسية ومستقلة لان استقلالها سيؤدي الى نزاهة الانتخابات في الدورة النيابية المقبلة.

وتابع بالقول "أطالب المفوضية ان تنصف جميع موظفيها لانهم ثروة وطنية لا يمكن استعادتهم بسهولة وعدم تعيينهم وعدم إعطائهم الرواتب المجزية سوف يؤدي الى ان يكونوا عرضة للتلاعب من جهات سياسية تحاول ان تأثر على مستقبل العملية السياسية في البلاد".

وحول دور مجلس النواب في الوقوف أمام هذه المسألة أشار الطرفي الى ان عمل مجلس النواب العراقي هو تشريعي رقابي وقضية تعيين موظفي المفوضية موجودة على جدول أعماله وسيكون هذا الموضوع حاضرا خلال الجلسات المقبلة.

وحول امكانية وجود حالات فساد مالي واداري يشوب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أكد الطرفي ان "لجنة مكافحة الفساد المالي والاداري بمجلس النواب العراقي قوية وصارمة جدا وان كان هناك أشارات على وجود مثل هذه الحالات مع المفوضية تقدم الى اللجنة"، معربا عن أمله أن تبقى المفوضية بعيدة عن هذا الملف كونها جهة مستقلة وعملها مهم بالنسبة للبلد"، مستدركا بالقول "ما شاب عمل المفوضية والذي اثر على سمعتها هو عملية التلاعب بالتعيين.

وكانت محافظة كربلاء شهدت بداية الأسبوع الجاري تظاهرات كبيرة شارك فيها موظفو المفوضية في اربع محافظات هي بغداد وكربلاء وبابل والنجف مطالبين المفوضية بتعيينهم على الملاك الدائم بعد صدور قرار تثبيتهم على ملاك المفوضية من قبل وزارة المالية الاتحادية.

لجنة نيابية تراقب طاولة الحوار

خلافات الحدباء والمتآخية: الحل في أسبوع واحد

□ متابعة/ المدى

رجحت قائمتا "نينوى المتآخية" الكردية و"الحدباء" حسم الخلافات القائمة بينهما منذ انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٩، خلال الاجتماع الذي يجمعهما مطلع الأسبوع المقبل بإشراف لجنة نيابية تضم أعضاء من ائتلاف الكتل الكردستانية والقائمة العراقية.

ويرجع سبب الخلاف بين القائمتين إلى انتخابات مجلس المحافظات في كانون الثاني من عام ٢٠٠٩ عندما شهدت محافظة نينوى وضعاً سياسياً متأزماً بعد استحواذ قائمة "الحدباء" على المناصب الإدارية الرفيعة في الحكومة المحلية بعد حصولها على ١٩ مقعداً في مجلس المحافظة من أصل ٣٧، فيما حصلت "نينوى المتآخية" على ١٢ مقعداً، الأمر الذي دفع بالأخيرة إلى مقاطعة الحكومة المحلية وتبعتها ١٦ وحدة إدارية.

وقال الناطق الرسمي باسم قائمة نينوى المتآخية درمان ختاري، لوكالة كردستان للأنباء إن "مطلع الاسبوع المقبل سينعقد اجتماع حاسم بين القائمتين لحل المشاكل العالقة بينهما على نحو يرضي جميع الأطراف".

وأوضح أن "الاجتماع سينعقد في بغداد ويشارك فيه أعضاء من القائمتين وسوف يكون بإشراف لجنة نيابية تضم نوابا عراقيين عن ائتلاف الكتل الكردستانية والقائمة العراقية".

وكان محافظ نينوى اثيل النجيفي، قد أعلن نهاية الشهر الماضي عن تشكيل لجنة نيابية لمتابعة وتقريب العلاقة بين قائمتي "الحدباء" التي يتزعمها النجيفي، و"نينوى المتآخية".

وأشار ختاري إلى أن "الاجتماعات السابقة بين القائمتين كانت تمهيدية، وتم خلالها حل ثلاث نقاط خلافية، وهي المادة ١٤٠، ونشر قوات البيشمركة في سهل نينوى، ومسألة حدود محافظة نينوى، وقد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس النواب العراقي".

وأضاف أن "هناك نقطتين موضع خلاف وهما توزيع المناصب المحلية، وبسط سلطة محافظة نينوى على جميع المناطق التابعة لها"، مبينا أن "النقطتين المذكورتين سيتم حسمهما في بداية الأسبوع المقبل خلال الاجتماع الذي يعقد ببغداد".

وعقد الجانبان منذ الانتخابات المحلية عدة اجتماعات في اربيل وبغداد واسطنبول التركية برعاية الأمم المتحدة إلا أنهما لم يتوصلا إلى حلول نهائية للمشاكل العالقة.

وقال النائب عن القائمة العراقية زهير الاعرجي ان "الاجتماع سينعقد بإشراف لجنة نيابية محايدة". وأشار إلى ان "موضوع بسط سلطة المحافظة على جميع المناطق التابعة لنينوى هو أمر يعود إلى الحكومة الاتحادية وهي التي تقرر ذلك".

وأكد الاعرجي، وهو عضو في اللجنة التي ستشرف على الاجتماع، أنه "سيتم حسم نقطتي الخلاف بين القائمتين والمتعلقتين بالمناصب الإدارية وبسط سلطة المحافظة".

وشدد على أن "الاجتماع المرتقب سيضع نهاية حاسمة لحل مشاكل الطرفين بالتراضي وتحت إشراف اللجنة النيابية".

بدوره، قال محافظ نينوى ورئيس قائمة الحدباء، اثيل النجيفي إن "هناك استجابة كبيرة من قبل أغلبية أعضاء مجلس المحافظة في عودة قائمة نينوى المتآخية إلى الحكومة المحلية والعمل معا".

وأضاف أن "هناك حوارات واتفاقيات سيتم الاستجابة والموافقة عليها من قبل أعضاء القائمتين وسيتم أيضا الموافقة على ابرز النقاط العالقة"، مشيرا إلى أنه لمس شبه اتفاق حول المناصب التي تطالب بها قائمة نينوى المتآخية.